

## الاستهلاك الحالي في المنطقة

يقدم الجدول رقم (٣) مقارنةً بين الاستهلاك الحالي للمياه في بعض بلدان الشرق الأوسط. وبينما يقدر الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه بين ٥٠ إلى ٧٠ لتر (علماً بأن بعض المناطق تتلقى كميات ضئيلة من المياه لا تتجاوز ١٩ لتر)، يصل معدل نصيب الفرد الإسرائيلي من المياه إلى حوالي (٣٥٠) لتر، أي أكثر بحوالي خمس مرات من معدل استهلاك الفرد الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية توصي بأن لا يقل معدل الاستهلاك عن ١٠٠ لتراً يومياً من المياه للفرد.

### الجدول رقم ٣: التزود بالمياه لمختلف الاستخدامات في المنطقة (مليون متر مكعب سنوياً)

المجموع	الصناعة	الزراعة	المنزلي (المحلي)	البلد
٨٧٠	٤٣,٥	٧٣٩,٥	٧٨	الأردن
٢,١٦٦	١٢٩	١,٣٦٥	٦٧٢	إسرائيل
١٤٦	مشمول في الاستخدام المنزلي	٨٩	٥٧	الضفة الغربية
١٣٥	مشمول في الاستخدام المنزلي	٨٥	٥٠	قطاع غزة

المصدر: <http://www.unu.edu/unupress/unupbooks/80859e/80859E02.htm#Hydrography>

بالنسبة للأردن: دراسة تنمية العرض والطلب على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط، ١٩٩٨

بالنسبة لإسرائيل: الملخص الإحصائي الإسرائيلي، رقم ٥١، ٢٠٠٠، بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، سلطة المياه الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه، ٢٠٠٠.



تساهم الزراعة بحوالي ١٠ - ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني وتشكل ٢٥٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية. وبما أن قطاع الزراعة يعاني من محدودية المصادر المائية، فإن ما يزيد على ٩٠٪ من مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية تعتمد على مياه الأمطار. في المقابل، تقوم إسرائيل بري أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الزراعية الخاضعة لسيطرتها، وذلك على الرغم من أن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي تقل عن ٣٪. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المناطق الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية، رام الله، ١٩٩٨).

## توقعات الطلب الإقليمي على المياه للفترة ٢٠٢٠

### الجدول رقم ٤: معدل الطلب السنوي على المياه للفرد (مليون متر مكعب / سنوياً)

الأردن	فلسطين	إسرائيل	
٧٤	٥٠	١٠٥	٢٠٠٠
٧٢	٥٧	١١٥	٢٠١٠
٨٦	٨٣	١٤٥	٢٠٤٠

المصدر: دراسة حول تنمية العرض والطلب الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط، ١٩٩٨. (بالإنجليزية).

الزيادة في الطلب على المياه مع مرور الزمن هي نتاج للعديد من العوامل بما فيها النمو السكاني الطبيعي والنمو الاقتصادي للقطاعات المستهلكة للمياه. يوفر الجدول رقم ٤ بيانات حول توقعات الطلب على المياه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في الأردن، وإسرائيل، وفلسطين. بما أن أحواض المياه الجوفية مستنزفة حالياً، فإن الحل العملي والمطلوب لسد الاحتياجات الفلسطينية من المياه يتمثل في إعادة توزيع المصادر المائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وينبغي أن يكون هذا التوزيع عادلاً ومتساوياً بشكل يمكن

توفير المصادر المائية العذبة بشكل مستمر. حتى إذا افترضنا جدلاً أن إسرائيل ستقبل بمبدأ إعادة توزيع المياه، إلا أن كلا الطرفين سيبقيان يعانيان من عجز مائي. ويتوجب سد مثل هذا العجز من خلال توفير مصادر مائية جديدة مثل استخدام المياه المحلاة أو إعادة استخدام مياه المجاري بعد معالجتها.

## المشاكل الخطيرة المرتبطة بالمياه في فلسطين

### النقص في التزود بالمياه

أدى النقص المستمر في المياه اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية في فلسطين والازدياد المتسق في الطلب على مياه الشرب والري إلى ازدياد مخاطر نضوب المياه الجوفية والتلوث بسبب الضخ الزائد للمياه من الآبار القديمة. كما أدى الضخ المتزايد للمياه إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ونضوب الآبار القائمة. هذا ومن الصعب وجود إنتاج صناعي وزراعي من دون توفر المياه؛ ويعتبر استهلاك المياه لكل وحدة من المحاصيل مرتفعاً جداً، خاصةً للخضراوات والفواكه. وتعتمد الزراعة المكثفة في فلسطين على الري، رغم ضآلة إمكانية الوصول إلى مياه الري.

لقد شكلت الزراعة قرابة ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام ١٩٦٦، ونسبة مشابهة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥. ومع حلول عام ١٩٩٤، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١٥٪ (تقرير خاص: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات على الأرض، والمياه، والاقتصاد الفلسطيني، واشنطن العاصمة: مؤسسة عملية السلام في الشرق الأوسط، تموز ١٩٩٨)، وعلى الرغم من قلة المياه المتوفرة، إلا أن القطاع الزراعي قدم مساهمات بارزة للاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة إجمالي الناتج المحلي، وتوفير فرص عمل خاصة للنساء والعمال غير المهرة في التجمعات الريفية، وتوفير إمكانية لظهور شركات زراعية - صناعية تقوم بتصنيع الفائض من إنتاج الفواكه والخضراوات.